Quarterly

Marifat-e-Islam

(Research Journal)
Volume 2, Issue 7

Title:

التفرد عند الإمام الطبراني دراسة تطبيقية في كتابه "المعجم الأوسط"

Ta'farrud according to Imam-ut-Tabarani applied Study in his book "Al Mujam Al Awsat"

Author(s):

محمد سفیان رمضان

Muhammad Sufian Ramadan

Published on:
Apr – Jun 2020

Publisher:
ون نیس مسلمز

onenessmuslims@gmail.com

Marifat-e-Islam

Muhammad Sufian Ramadan

التفرد عند الإمام الطبراني دراسة تطبيقية في كتابه "المعجم الأوسط"

Ta'farrud according to Imam-ut-Tabarani applied Study in his book "Al Mujam Al Awsat"

محمد سفیان رمضان

Muhammad Sufian Ramadan

ABSTRACT

Hadith Sciences are one of the best and noble fields of research as it is related to one of the primary sources of Islamic Law. The significance of research in Hadith increases with the fact that it is the only authentic way to reach to the true words of the Holy Prophet peace be upon him. Through this momentous science we can define easily what is true and what is wrong; this is the essential point which discloses the importance of the topic.

In the sciences of Hadith Ta'farrud is of great importance. It is usually seen that when the word Ta'farrud is used, immediately people think of rejected Hadith and they think that the Ta'farrud Hadith is not acceptable.

Ta'farrud has a deep relationship with Ilm ul Ilal. Ilm ul Ilal is the one of the most difficult subjects of Uloom ul Hadith. Muhaddetheen have used Ta'farrud in many different meanings in their books. In some places Ta'farrud means Shaz, while in some places it means Munkar, and in some other places it means Gharib and so on.

In this paper I have attempted to present Ta'farrud in a brief but comprehensive manner so that the reader would have guidance in understanding Ta'farrud and would be saved from confusion.

Key Words: Hadith, Ta'farrud, Ilal ul Hadith, Laws of Ta'farrud.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: 59].

وقال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7]

أما بعد: قضية التفرد قضية جوهرية في علوم الحديث ومباحثه، فالتفرد يدخل في التصحيح والتضعيف دخولا بينا، ويأخذ دورا أساسيًا في قبول الرواية أو ردها.

قيل لشعبة: "متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين مالا يعرف، وإذا أكثر الغلط، وإذا أتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه؛ طرح حديثه، وماكان غير ذلك فرووا عنه".[1]

تشكل مسألة التفرد في الرواية عصبا دقيقا يتصل بشكل مباشر بعدد من أنواع علوم الحديث التي تعد من مباحثه الأصلية ك (الحديث الغريب) و(زيادة الثقة) والتي يربط بينها جميعا تفرد الرأوي إما بأصل الحديث أو بجزء منه. فالمشكلة التي سوف أعالجها في هذا البحث بإذن الله تعالى وتوفيقه هي:

أ- إبراز الترابط بين أنواع علوم الحديث، وإظهار التكامل فيما بينها، فمنهج التصنيف التقليدي القائم على إفراد كل نوع حديثي بباب خاص، وعنوان مستقل قد يوهم انفصاما بينها، ولا يظهر ترابطها وإتصالها، كما أن بعض المسائل يتفرق الكلام فيها بين أنواع عدة.

ب – يكشف البحث منهجية علماء الحديث، ويظهر عمق نظرهم، ودقة أحكامهم، وصوابية القواعد والأسس التي رسموها وساروا عليها، فبينما يظن أن لكل محدث ناقد منهجه الخاص واصطلاحه المتميز، سأبين أن المنهج النقدي واحد، وإن اختلفت العبارات، أو تباينت الألفاظ.

تحتوي المقالة على تمهيد ومطلبين وحاتمة فيها أهم نتائج البحث.

التمهيد: ترجمة الإمام الطبراني و منهجه الطبراني في المعجم الأوسط

المطلب الأول:دراسة نظرية

المطلب الثاني:دراسة تطبيقة

الخاتمة

التمهيد: ترجمة الإمام الطبراني

اسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه: هو الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.ولد بمدينة عكا في شهر صفر سنة ستين ومائتين، وكانت أمه عكأوية. رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق والحجاز واليمن ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وأقام في الرحلة ثلاثا وثلاثين سنة. وروى عن: ابي زرعة الدمشقي، واسحاق بن ابراهيم الدبري، وادريس بن جعفر العطار، وبشر بن موسى، وحفص بن عمر سنجة، ابو الفوارس احمد بن عبد الرحمن بن

1: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، شرح علل الترمذي،الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ – 1987م. (1/ 113).

يزيد بن عقال الحرانی،. روي عنه:أبو خليفة الجمحي، وأبو عبد الله محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن منه الأصبهاني، وأبو بكر احمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، وأبو نعيم الأصبهاني، والمسند أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن ريذة الأصبهاني — وهو ممن روى معجم الطبراني الكبير والصغير. [1]

ثناء العلماء عليه:قال أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن: هو أشهر من أن يدل على فضله وعلمه، كان — رحمه الله — واسع العلم كثير التصنيف. [2]

وقال ابن عقدة: ما اعرف لأبي القاسم نظيرا، سمعت عنه وسمع مني، وسمعنا من مشائخنا. وقال أيضا: لا اعلمني رأيت أحدا أعرف بالحديث ولا أحفظ للأسانيد منه. اه. [3]

وقال ابن عساكر: احد الحفاظ المكثرين والرحالين. [4] وقال ابن منده: احد االحفاظ المذكورين. [5]

مصنفاته:وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة منها المعاجم الثلاثة: "الكبير" و "الأوسط" و "الصغير" وهي اشهر كتبه، وروى عنه الحافظ ابو نعيم والخلق الكثير. وتفسير القرآن الكبير. مسند الشاميين. دلائل النبوة. الطوالات في الحديث. عشرة النساء. كتاب الأوائل. كتاب الدعوات. كتاب الرمي. كتاب السنة. كتاب المكارم وذكر الأجواد. كتاب المناسك. كتاب النوادر وغير ذلك. [6]

وفاته:قيل: ذهبت عيناه في آخر أيامه، فكان يقول: الزنادقة سحرتني.قال ابو نعيم توفي لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاث مائة قلت: استكمل مائة عام وعشرة اشهر وحديثه قد ملأ البلاد.

التعريف بكتابه

1. الكتاب يجمع الأحادث الغرائب والفوائد والتنصيص على غرابتها وموضوع التفرد أو المخالفة فيها، فهو يعد مصدرا اساسيا لعلل الحديث.

1: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) ،سير اعلام النبلاء، الناشر: دارالحديث- القاهرة ، الطبعة: 1427هـ-2006م (135/31). أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ،وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، الناشر: دار صادر — بيروت، سنة النشر:1972،(407/2). الذهبي ، تاريخ الإسلام 2003م، (143/8).

2: يحي بن عبد الوهاب بن محمد ابن اسحاق بن مندة أبو زكريا،مناقب الطبراني ص 335.

3: يحي بن عبد الوهاب بن محمد ابن اسحاق بن مندة أبو زكريا،مناقب الطبراني ص 347.

4: ابن عساكر "تاريخ دمشق" (163/22)

5: الإمام الذهبي " تذكرة الحفاظ "(916/3)

6: ابن خلكان،وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان (407/2)

وقد لخص الحافظ الذهبي وصف هذا الكتاب بقوله: "المعجم الأوسط في ست مجلدات كبار، على معجم الشيوخ؛ يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدار قطني، بين فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: "هذا الكتاب روحي" فانه تعب عليه، وفيه كل نفيس وغزيز ومنكر. [1]

قال الحافظ ابن حجر في "النكت": من مظان الأحاديث الأفراد "مسند" أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط".(2)

2. نجد في المعجم الأوسط الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، تباينت أسانيد الكتاب صحة وضعفا؛ والمؤلف لم يولي هذا الأمر كبير اهتمام لأنه ليس المقصود من هذا الكتاب، بل المقصود جمع الغرائب والفوائد، وقد وفى المؤلف بالمقصود، فجزاه الله خيراً. [3]
3. اشتماله على كثير من الزوائد على الكتب الستة.
4. عدد أحاديثه (9489) نصا مسندا حسب طبعة دار الحرمين القاهرة.
5. معاجم الإمام الطبراني تعد من مصادر السنة النبوية الأصيلة ذات الأهمية الجليلة؛ ومن الموسوعات الكبيرة المسندة؛ وذلك لاشتمالها على كثير من الزوائد على الكتب الستة، وكذا تعد من ابرز المصادر الأصيلة في معرفة الصحابة، وذكر انسابهم ووفياتهم وفضائلهم.

منهج الطبراني في المعجم الأوسط

1. رتّب الطبراني أسامي شيوخه على حروف المعجم، ولم يتقيد برواية عدد معين لكل شيخ؛ بل قد يكثر وقد يقل بحسب روايته عن هذا الشيخ، بحسب المستغرب من المرويات.
2. إذا تكرر سند واحد لعدة أحاديث من مرويات شيخ واحد، فيذكر السندكاملا في أول موضع، ثم إن تكرر السند يقول فيما يليه: "وبه.." وإن تكرر بعض السند فيقول فيما يليه: "وبه إلى فلان...".
3. يعقب كل حديث ببيان ما وقع فيه من الانفرادات، فيقول:لم يروه إلا فلان عن فلان.....، أو تفرد به

1: الذهبي،تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م، (912/3).

2: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) ، النكت على كتاب ابن الصلاح، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م، (708/2).

3: مقدمة تحقيق المعجم الأوسط (23/1) طبع: دار الحرمين القاهرة، ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (708/2). عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين في بيان كتب الحديث و أصحابها الغر الميامين، تاريخ الإضافة / **13** :ربيع الثاني / 1429 هـ الموافق 19 / أبريل / 2008 م (ص: 82).

فلان عن فلان....

4. اهتمام الطبراني بالتفرد اهتماما كبيرا، حتى يشعر المطلع على معجمه أن هذا النوع من العلة سبب رئيس في تاليفه للمعجم الأوسط، ولهذا؛ فقد اخذ التفرد النصيب الأغلب من كتابه.
5. التفرد عند الطبراني لا يعد علة بذاته؛ وذلك لوجهين: الأول: يستخدم في معجمه ألفاظا يذكر فيه التفرد بقيد الصحة. والثاني: يورد الطبراني في مسنده الأحاديث التى في الصحيحين أو أحدهما.
6. يذكر التفرد في الاغلب، ويسكت أحيانا عن بعض الأحاديث ، ويوجد في المعجم الأوسط كثير من الأحاديث التى سكت عنها الطبراني، وهي معلولة، أو صحيحة.
7. إن الامام الطبراني يعتبر من المعتدلين في حكم الرواة، حيث يستعمل ألفاظ لطيفة، مثلا: "شيخ بصري" "ما اعلم إلا خيرا" وغير ذلك من الألفاظ.
8. إذا كان الحديث مرويا من عدة طرق من الصحابة، أو كان مشهورا عن الصحابي أو بعد طبقة التابعين، فيكتفي الطبراني بإيراده من أعلى طرقه، إلا أن يزيد أحدا فيه فيكتب من أجل الزيادة.
9. يورد كل المرويات التي سمعها من شيخه في موضع واحد، فاذا انتهى من ذكر مرويات هذا الشيخ انتقل إلى ذكر مرويات شيخ آخر، وهكذا.

المطلب الأول:دراسة نظرية

تعريف التفرد لغة

قال ابن فارس[1]: ((فرد: الفاء والراء والدال اصل صحيح يدل على وحدة، من ذلك: الفرد هو الوتر)).

فالفرد: مصدر يدل على الوحدة وعدم النظير أو القرين. قال الخليل[2]: ((الفرد: ما كان وحده)).

وقال ابن منظور[3]: ((الفرد: الذي لا نظير له)). ويقال في الوصف: شيء فرد، وفرِدٌ، وفرَدٌ، وفاردٌ، ومنفَرِدٌ، ومتفَرِّدٌ وفريد؛ بمعنىً واحد. قال تعالى: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: 80]. وقال سبحانه: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء: 89] أي: وحيداً. [4]

1: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: 1399 – 1979، عدد المجلدات: 6، (500/4) مادة [فرد].

2: خليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب كتاب العين (1382/3) مادة [فرد].

3: ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت (331/3) مادة [فرد].

4: الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن، المحقق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: دار القلم – الدار الشامية، سنة النشر: 1430 – 2009، رقم الطبعة: 4، (629) مادة [فرد].

قال الجوهري[1]: ((وثورٌ فَرْدٌ وفاردٌ وفَرِدٌ وفَرَدٌ وفَرِيدٌ كلُّه بمعنى منفرد. . .)). والجمع: أفرادٌ على القياس، وفُرادى على غير قياس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أول مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: 94].

وأما الفعل: فيستعمل منه الثلاثي المجرَّد، والمزيد: الرباعي والخماسي والسداسي، فيقال: فَرَدَ بالأمر، وأفرَدَ، وتَفَرَّدَ، وانفرَدَ، واستَفْرَدَ؛ إذا تفرَّدَ به. فلاثلاثي المجرد لازمٌ ويمكن أن يتعدَّى بالباء، وأما المزيد فيتعدَّى بينفسه ووبالباء؛ فيقال: استفردَ الشيءَ، وأفرده؛ أي جعله فرداً، ويقال: انفرد به، واستفرد به، وتفرَّد إذا جاء به وحده.[2]

تعريف التفرد اصطلاحا

هناك أمران لا بد من الإشارة إليهما قبل الخوض في التعريف:

الأمر الأول: ليس هناك في كتب علوم الحديث تعريف لمسألة التَّفرُّد بالمفهوم الذي هو مدار هذا البحث، وإنما يجري ذكر التَّفرُّد في كتب العلل والرجال والتواريخ والمشيخات والتخريجات، بالإضافة إلى تنأول بعض جوانبه في طي أبحاث مصطلح الحديث.

فهذا المصطلح استعمالي منتشر في كلام المحدثين والنقاد خلال دراستهم لطر الحديث ورجاله، لذا سيكون تعريفنا للتفرد استنتاجيا، حيث قمت بتتبع إطلاق مصطلح (التَّفرُّد) في بعض الكتب واستقرائها، ثم في ضوء النتائج التي أحصل عليها أصوغ التعريف الملائم.

الأمر الثاني: إن مفهوم التَّفرُّد بمعناه الاصطلاحي مشابه بشكل كبير لمعناه اللغوي، وهذا شأن كثير من المصطلحات والمفاهيم التي وضعها واستعملها الأئمة المتقدمون، حيث كانت مدلولاتها العرفية مرتبطة أشد الارتباط بمدلولاتها اللغوية، فلم يكن اهتمام الجيل الأول من العلماء والحفاظ منصبا على تحرير هذه المصطلحات وتنميقها وضبطها بقدر ما كان اهتمامهم متوجها الى التطبيق والناحية العملية.

وهذا يعود لأسباب:

السبب الأول: وضوح هذه المفاهيم في أذهان تلك الطبقة من العلماء والمحدثين، فلم يكونوا بحاجة إلى شرح مرادهم من تلك الإطلاقات والمصطلحات؛ لأنها كانت بمثابة بدهيات ذلك العصر ومسلماته، وكانت بمثابة المعارف والثقافة الشائعة بين طلبة العلم واهله وهم في أوج عصر الرواية والدراية.

السبب الثاني: لم تظهر بعد في ذلك الوقت قضية الحدود المنطقية، والتعاريف الجامعة المانعة، أو التعاريف التامة، وما يتفرع عنها من التعريف بالجنس والرسم والوصف وغير ذلك، والتي هي في الأصل وافدة على العلوم

1: إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: 1990، (518/2) مادة [فرد].

2: الجوهري، الصحاح (519/2) ، الزبيدي، تاج العروس، الناشر: طبعة الكويت، رقم الطبعة: 2، (484/8) مادة [فرد].

الشرعية، طارئة عليها، متولدة من علم المنطق.

قال ابن الوزير اليماني[1]: ((وذكر الحديد المحقَّقَة أمرٌ اجنبيٌ عن هذا الفن، فلا حاجة إلى التطويل فيه)). وهذه الضوابط والحدود انما اهتم بها المتأخرون، وعني به اصحاب الطبقات المتاخرة من العلماء في شتى فروع العلوم الاسلامية – ومنها علم مصطلح الحديث، حتى تبلورت ونضجت لتشكل جزءا من علومنا الإسلامية، ومنهجا متبعا في كل فروع هذه العلوم.

أما المتقدمون فلم يكن هذا باهتمامهم، بل ربما تجوَّزوا في إطلاقاتهم واصطلاحاتهم، ولا يقفون عند حدود الالفاظ تماما بل يتعاملون مع المضمون والجوهر الذي كان واضحا عندهم، حتى إن كثيرا من الحديد والتعريفات التي نقلت عنهم لم يكونوا يقصدون منها الحد الجامع المانع، بل كانوا يصفون حالة أو أمرا معينا، في حين يعتبرها بعض من جاء بعدهم تعريفا ثابتا مستقرا عند هذا الامام ويبالغون في مناقشتها وإيراد الاحتمالات والمداخلات عليها.

لذلك فملاحظة المدلول اللغوي بشكل دقيق سيساعدنا في فهم هذه المصطلحات ودراستها، وفهم كلام الأئمة وتصوراتهم لهذه المفاهيم والمصطلحات.

السبب الثالث: أن المصطلحات في أي علم من العلوم لا بد أن تمر بمراحل وشروط معينة حتى تستقر وتنضج تماماً. فتبدأ المصطلحات على شكل إطلاقات وأوصاف تجري من السابقين في هذا العلوم، ثم بعد مرور مدة من الزمن يرتقي هذا الاصطلاح ويستوفي خصائصه من الاطراد والشيوع والانضباط، حتى يستقر عند المتأخرين اصطلاحا واضحا دقيقا لا لبس فيه ولا غموض.

وهذا لم يكن قد تحقق بعد في العصر الأول، بل كان ذلك العصر هو بداية استخدام تلك التسميات وشيوع هذه الأوصاف التي استقرت فيما بعد مصطلحات علمية محررة ومضبوطة.

استقراء مصطلح التفرد

ومن خلال الاستقراء ظهر لي أن مصطلح (التفرد) قد استعمله العلماء في المعاني التالية:

أولا: التفرد المطلق بأصل الحديث، بأن لا يعرف الحديث إلا بهذا الطريق ولا يكون له متابع ولا شاهد.

ثانيا: التفرد الواقع في السند أيا كان موقع هذا التفرد، ومنه ما يتفرد به الرأوي عن شيخ معين ولا يروي عنه غيره، وقد يعرف هذا الشيخ أو يكون مجهولا.

ثالثا: أن ينفرد الرأوي بزيادة في سند الحديث أو في متنه، فالزيادة في السند كزيادة الوصل والإرسال، والزيادة في المتن كزيادة لفظة أو جملة.

رابعا: مخالفة الرأوي لغيره من الرواة، سواء في السند أو في المتن.

1: ابن الوزير، تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار، المسألة (13) تعريف الحديث الحسن (147/1).

خامسا: تفرد أهل بلد برواية حديث ولا يعرف الحديث إلا من رواة ذلك البلد.

سادسا: التفرد بنسخة من السند بأن لا يروي بهذا السند غير هذا الرأوي، صحيحة كانت تلك النسخة أو ضعيفة، حجة كان الرأوي أم لا.

هذه الحالات الست هي الاستعمالات التي ظهر لي أن المحدثين أطلقوا التفرد عليها، مع ملاحظة أن كل هذه الحالات يسميها المحدثون (تفردا) بغض النظر عن:

1. حال الرأوي المتفرد، فقد يكون إماما ثقة ثبتا حجة، أو ثقة أقل من الأول، أو صدوقا أو ضعيفا أو متهما.
2. حال هذا التفرد من حيث النتيجة، هل هو صحيح مقبول أو ضعيف مردود؟ إلا أن أكثر ما يطلقون عليه التفرد هو الثاني المردود، أو ما به إشكال أو علة.

في ضوء هذه المعاني المستنتجة، وبعد التأمل فيها والنظر في مدلولاتها، يمكننا صياغة تعريف جامع للتفرد.

التعريف المختار للتفرد

((التفرُّد: ما يأتي من طريق رأو واحدٍ، دون أن يشرَكَهُ غيرُه من الرواة، سواء كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو السَّنَد، ثقة ضابطاً كان الرَّوي أو دون ذلك)).

هل يدخل ما ينفرد به الصحابي في قضية التفرد؟

إن مفهوم التَّفرُّد في جوهره مفهوم حديثي نقدي، قائم على أساس البحث الحديثي في السَّنَد، وهل هو في مقام القبول أو الرد؟ فدلالة (التَّفرُّد) وكينونته داخلة في صلب النظر الحديثي، وفي صلب تصحيح الروايات والأحاديث أو ردها وعدم قبولها. وكل تفرد يقع في السند قابل للقبول وللرد، بحسب حال هذا الرأوي، وحال الرواية من حيث المخالفة أو الزيادة ونحو ذلك، فهل ينطبق هذا على الصحابي؟الذي يفهم من كلام العلماء في مسائل التَّفرُّد وأنواعه عدم دخول الصحابة في قضية التَّفرُّد وما يتفرع عنها،

فالحافظ ابن الحنبلي حين عرَّفَ الحديثَ الغريب قال[1]: ((هو ما نَنفرِدُ بروايته واحدٌ في أيّ موضعٍ كان الانفراد من السند بعد الصحابي. .)). فقيَّد الغرابةَ بتفرُّد من بعد الصحابي، أما تفرد الصحابي فلا يدخل في الغريب، ولا يُصَفُ حديثُهُ بالغرابة، وبالتالي هو خارجٌ عن مسألة التَّفرُّد.

وقال الملا علي القاري[2]: ((وأما انفراد الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس غرابة، إذ ليس في الصحابة ما يوجب قدحاً، فانفراد الصحابي يوجب تعادل تعدد غيره؛ بل يكون ارجح. وإنما لم يتكلم في الصحابي

1: رضي الدين محمد بن ابراهيم بن يوسف ابن الحنبلي، قفو الأثر ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ، عدد المجلدات: 1 (47).

2: الملا علي قاري، شرح شرح النخبة، تاريخ النشر 1427،(233) .

لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد، والصحابة كلهم عدول)).

فقد ذكر ان ثمرة مسألة التَّفرُّد، ومنه الحديث الغريب، انما هو القبول والرد، والصحابة خارجون عن هذا. ثم قال[1]: ((إذ التحقيق ان عبارة الشيخ في هذا المقام تدل على أن وحدة الصحابي لا تصير سببا للغرابة. . . وعبارة ابن الصلاح[2]تدل على ان وحدة الصحابي لا تدل على الغرابة)). ويقصد بـ (عبارة الشيخ) كلام ابن حجر في النخبة حيث قال[3]: ((كأن يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد.)).

المطلب الثاني:دراسة تطبيقية

في ضوء التعريف السابق نستطيع أن نقسم التَّفرُّد باعتبارات عدة، كل اعتبار ينظر إلى التَّفرُّد من زاية معينة، ويلحظ فيه جانبا مختلفا عن الآخر، وكل جانب أو اعتبار تدخل فيه زمرة من أنواع علوم الحديث، وعندما نتبين هذه التقسيمات وملاحظها سيتضح لنا بشكل أكبر ترابط هذه الأنواع وتشابكها وتكاملها، لتشكل لنا في النهاية نظرية واحدة متكاملة.

الاعتبار الأول- من حيث التفرد بأصل الحديث والرواية أو بجزء منها

فالتَّفرُّد بأصل الحديث والرّواية: أن لا يشارك الرأوي أحدٌ من الرواة في رواية الحديث، أو في رواية جزء منه، أو في متابعة له فيه، ويدخل في ذلك: الحديث (الفرد المطلق)، ويدخل فيه أيضاً بعض صور: (الغريب) و (الشاذ) و (المنكر) على اصطلاح المتقدمين كما سيأتي.

والتَّفرُّد بجزء من الحديث: أن يكون الحديث مرويا من طرق أخرى لكن ينفرد هذا الرأوي بشيء في سنده أو متنه، لم يأت به غيره ممن روى الحديث، ويسمّى (الفرد النسبي).

مثال التفرد بجزء في السند

ما رواه الطبراني موصولا[4] من طريق سليمان بن دأود الشاذكوني[5] قال: نا عبد الوارث بن سعيد قال:

1: الملا علي قاري ، شرح شرح النخبة (234) .

2: يقصد تعريف ابن منده الذي نقله ابن الصلاح كما بين هو في سياق الكلام.

3: الملا علي قاري ، شرح شرح النخبة (235) .

4: الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين – القاهرة ، المحقق، طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (3/ 168) 2823.

5: يحيى بن معين :كذاب عدوالله كان يضع الحديث وقال أبو حاتم: ليس بشيء متروك الحديث وترك حديثه ولم يحدث عنه، ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل (151/1) 369.

نا أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النباذ واللماس.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبد الوارث. وأرسله علي بن الجَعْد في المسند (1192)عن محمد بن سيرين , عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي هذا الإسناد سليمان بن دأود الشاذكوني وهو متروك الحديث كما قال يحيى وأبوحاتم. والمرسل هو الصواب. رواية سليمان فيها تفرد جزئي، حيث تفرد بوصل الحديث في إحدى طرقه، بينما رواه غيره مرسلا، ورجح الدارقطني الإرسال، وأطلق على رواية قرة أنها (تفرد).

مثال التفرد بجزء في المتن

ما رواه الطبراني[1] من قطن بن نسير أبو عباد الذارع[2]قال: نا عدي بن أبي عمارة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا دخلها أحدكم فليقل: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، ومن الشيطان الرجيم»

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن أنس إلا عدي، تفرد به قطن.

فأطلق الطبراني التفرد على زيادة في المتن تفرد بها قطن بهذه الكلمات "بسم الله" و "ومن الشيطان الرجيم". ولكن الآخرون مثلا أبوداؤد وأحمد بن حنبل لم يذكروا هذه الزيادة.

الاعتبار الثاني- من حيث قبول التفرد أو رده

فالتَّفرُّد ينقسم إلى:

تفرد مقبول: حيث يطلق الحكم بقبول هذا الحديث أو الرواية اذا تحقق فيها شروط القبول التي نص عليها المحدثون. ويدخل فيه من أنواع علوم الحديث: زيادات الثقات وتفرد الثقة بأصل الحديث إذا لم يكن فيه علة ولا شذوذ.

تفرد مردود: حيث يطلق الحكم برد هذا التَّفرُّد واعتباره من أنواع الحديث الضعيف. ويدخل فيه الشاذ والمنكر، على مصطلح الجمهور.

تفرد متردد بين القبول والرد: فلا يحكم فيه بكم عام بقبول أو رد، بل هو وصف لحالة في الحديث لا علاقة لها بحد ذاتها بالقبول أو الرد، وإنما يرجع القبول والرد لأمور أخرى، فقد يكون مقبولاً وقد يكون مردوداً. ويدخل فيه من أنوع علوم الحديث: الحديث الفرد والغريب.

1: الطبراني ، المعجم الأوسط (3/ 161) 2803.

2: صدوق يخطىء من العاشرة ،ابن حجر،تقريب التهذيب (2/456) 5556.

مثال التفرد المردود

ماروراه الطبراني[1] من طريق سليمان بن دأود الشاذكوني[2] قال: نا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال: حدثني ربيعة بن سعيد الأسلمي، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يكفيكم من الحية ضربة بسوط، أصبتموها أو خطأتموها»

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن عثمان إلا بهذا الإسناد، تفرد به الشاذكوني.

أعل الطبراني هذا الحديث بالتفرد فقال:تفرد به الشاذكوني.والشاذكوني ضعيف جدا كما قال يحيى وأبوحاتم ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد(6125) وقال في الأخير وَفِيهِ سليمان بن دأود الشاذكوني ، وهو متروك و لا توجد المتابعات والشواهد فلهذا يكون ضعيفا.

فإطلاق الطبراني على هذه الرواية التفرد وهو التفرد المردود.

مثال التفرد المقبول

ماروراه الطبراني[3] من طريق حماد بن سلمة قال: أنا سعيد الجريري[4]، عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير[5]، عن الضحاك بن قيس الفهري، عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أتى الرجل القوم، فقالوا: مرحبا، فمرحبا به يوم يلقى ربه، وإذا أتى الرجل القوم، فقالوا: قحطا، فقحطا له يوم يلقى ربه»

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن الضحاك بن قيس إلا بهذا الإسناد، تفرد به حماد بن سلمة.

أعل الطبراني هذاالحديث بتفرد حماد بن سلمة من ضحاك فقط ولا توجد علة اخرى في هذا الحديث وهذا لايضر لأن جميع الرواة في هذاالإسناد ثقات.

1: الطبراني ، المعجم الأوسط (3/ 167) 2819.

2: يحيى بن معين :كذاب عدوالله كان يضع الحديثوقال أبو حاتم: ليس بشيء متروك الحديث وترك حديثه ولم يحدث عنه، ابن أبي حاتم،الجرح والتعديل (151/1) 369.

3: الطبراني ، المعجم الأوسط، (3/ 70) 2514.

4: سعيد ابن إياس الجريري بضم الجيم أبو مسعود البصري ثقة من الخامسة اختلط قبل موته بثلاث سنين مات سنة أربع وأربعين ابن حجر،تقريب التهذيب (1/ 233) 2273.

5: يزيد ابن عبد الله ابن الشخير بكسر المعجمة وتشديد المعجمة العامري أبو العلاء البصري [وقد ينسب إلى جده] ثقة من الثانية مات سنة إحدى عشرة ومائة أو قبلها وكان مولده في خلافة عمر فوهم من زعم أن له رؤيةابن حجر،تقريب التهذيب (2/ 602) 7740.

الاعتبار الثالث- التفرد من حيث حال الرأوي المتفرد

فالتَّفرُّد الذي يقع من الرأوي يختلف بحسب حاله من العدالة والضبط والإتقان، للك ميز العلماء هذه التَّفرُّدات، وفرقوا بينها من حيث الحكم عليها[1]، وقسموا التَّفرُّد بحسب حال الرأوي المتفرد، فقالوا:

1. إما أن يكون التَّفرُّد من امام حافظ ثقة متقن. وأمثلته كثيرة.

2. وإما أن يكون التَّفرُّد من ثقة عدل لكنه دون الأول من حيث الإتقان والضبط، ويدخل فيه الرأوي الصدوق، ومن لا بأس به.

مثاله ما رواه الطبراني[2] من طريق ربعي بن عبد الله بن الجارود قال: حدثني عمرو بن أبي الحجاج[3] قال: حدثني الجارود بن أبي سبرة[4] قال: حدثني أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه كان إذا سافر فأراد أن يتطوع بالصلاة استقبل بناقته القبلة، فكبر، ثم صلى حيث توجهت» قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن الجارود إلا بهذا الإسناد، تفرد بهما ربعي. أطلق الترمذي هنا (التفرد) على رواية ربعي بن عبد الله بن الجارود وهو صدوق. [5] أعل الطبراني هذاالحديث لتفرد ربعي بن عبد الله بن الجارود فقط ولا توجد علة أخرى فيه لأن جميع الرواة فيه ثقات و توجد المتابعات فلهذا يرتقي إلى درجة الصحيح.

3. واما أن يكون التفرد من رأو ضعيف تكلم فيه من حيث عدالته، أو ضبطه، أو تغيُّره، أو اختلاطه، ويدخل فيه ايضا المجهول ومستور الحال، وكذا يدخل فيه المتروك والمتهم ومنكر الحديث، واكثر ما تقع التَّفرُّدات من قبل هؤلاء.

مثاله مارواه الطبراني[6] من طريق الحجاج بن أرطاة[7]، عن الزهري، عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب

1: ابن رجب، شرح علل الترمذي (719/2) وما بعدها.

2: *الطبراني، المعجم الأوسط*(75/3)2536.

3: عمرو ابن أبي الحجاج ميسرة المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف البصري ثقة من السابعة.ابن حجر،تقريب التهذيب (2/ 420) 5007.

4: الجارود ابن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الهذلي أبو نوفل البصري صدوق من الثالثة مات سنة عشرين ومائة.ابن حجر،تقريب التهذيب (1/ 137) 881.

5: ابن حجر،تقريب التهذيب (1/ 205) 1880.

6: الطبراني ، المعجم الأوسط (3/ 319) 3279.

7: حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة خمس وأربعين. الحافظ ابن حجر، تقريب التهذيب(1/ 152) 1119. الذهبي، ميزان الاعتدال،

الأنصاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا حجاج بن أرطاة.

وبناءً على هذا التقسيم فرقوا في الحكم على هذا التَّفرُّد، فقالوا: ما تفرد به الامام الحافظ المتقن فصحيح مقبول، بشرط أن لا يكون مخالفا لمن هو أوثق منه أو أكثر منه عددا، وان لا نقف في روايته على وهم أو خطا ربما يقع فيه. وما تفرد به الثّقَة الأقل ضبطا أو الصدوق فهو دون الأول في الصحة لكنه لا ينزل عن حكم الحسن، مع مراعاة عدم المخالفة أو الوهم أيضاً. وما تفرد به الضعيف والمجروح فهو مردود.

قال ابن الصلاح[1]: ((إذا انفردا الرأوي بشيء نظر فيه فان كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وانما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الرأوي المنفرد، فإن كان عدلا حافظا موثوقا باتقانه وشبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما فيما سبق من الأمثلة. وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح.

الاعتبار الرابع- من حيث وجود المخالفة في التفرد أو عدم وجودها

هذا جانب مهم في قضية التَّفرُّد، وسبب الاشكال هو في تحديد حقيقة المخالفة وماهيتها وزأوية النظر إليها. والمخالفة تقع في الحديث الذي تعددت طرقه ورواياته، حيث ينفرد رأو من الرواة بشيء في الحديث لا يرويه غيره ممن روى أصل الحديث، بل يتفقون على خلا روايته وعدم متابعته فيما رواه، سواء كان ذلك في السَّند أو في المتن.

مثاله: مارواه الطبراني في المعجم الأوسط[2] من طريق أبان بن يزيد[3]، عن قتادة، عن عبد الله بن بابي المكي قال: صليت إلى جنب ابن عمر، فلما صلى ضرب بيده على فخذي، فقال: ألا أعلمك تحية الصلاة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا؟ فتلا هؤلاء الكلمات: «التحيات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده

تحقيق: علي محمد البجاوي ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963م (458/1).

1: تقي الدين ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ، المحقق: نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر, بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م (79) .

2: الطبراني، المعجم الأوسط (3/ 103) 2625.

3: ثقة له أفراد من السابعة، ابن حجر، تقريب التهذيب (1/ 87) 143.

ورسوله»

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا أبان، تفرد به سهل.

قال الدار قطني في العلل[1]: الراجح هو الموقوف لأن إبراهيم بن أبي دأود لم يذكر في روايته هذه عن النبي – عليه السلام –, ولكن قول ابن عمر–: "وزدت فيها"، أي في التحيات ما يدل على أنه أخذ ذلك عن غيره، غير أبيه عمر بن الخطاب؛ لأنه خالفه فيه، فتعين أن يكون أخذ الزيادة من غيره، وهو إما النبي – عليه السلام – ، وإما أبو بكر الصديق – رضي الله عنه .

فأطلق الطبراني على التفرد لأن خالف أبان الذي أوثق منه.

ويمكن القول

إن التَّفرُّد الذي يقع من الرأوي إما أن يكون مخالفا لغيره من الرواة، أو موافقا لهم من حيث الأصل. فإن وافق باقي الرواة في رواياتهم لكنه تفرد بطريق، أو تفرد من بين أهل بلد معين أو نحو ذلك فهو صحيح مقبول، ويدخل فيه الفرد النسبي.

وإن خالف غيره من الرواة فإن التَّفرُّد عندئذٍ يدخل في الشذوذ أو النكارة.

خاتمة البحث

إن الباحث قد توصل من خلال البحث إلى النتائج التالية:

1. إن التفرد مظنة العلة وليس دليل العلة وكون الحديث غريبا لا يقتضي تضعيفا ولا تصحيحا.
2. إن مقياس القبول والرد في تفرد الرأوي ليس كونه ثقة أو تضعيفا فحسب، بل لهم في كل حديث تفرد به الرأوي نقد خاص حسب القرائن التي تصاحب التفرد.
3. إن الرأوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط ولا يقبل تفرد لكن يوجد للحديث المتابعات والشواهد فيرتقي الحديث إلى درجة الصحيح أو الحسن.

كثيرا ما تهمش مسئلة التفرد في نظر الحديثي عند المتأخرين وخاصة المعاصرين، فلا اعتبار لهم عندهم في الغالب، طالما أن الرأوي المتفرد ثقة أو صدوق، وبالتالي يصحح الحديث أو يضعف حسب حال رأويه، بينما ظهر لنا أهمية هذه القضية عند الحفاظ النقاد، وما تشغله من مساحة في النقد الحديثي، فكم من حديث تفرد به ثقة أو صدوق ردّ لعدم احتمال التفرد منه أو لأمور أخرى متعلقة بتفرده.

1: الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، العلل، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى 1405 هـ – 1985 م. (4/ 77).

المراجع

1. القرآن العظيم

2. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، شرح علل الترمذي،الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.

3. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) ،سير اعلام النبلاء، الناشر: دارالحديث- القاهرة ، الطبعة: 1427هـ-2006م.

4. أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ،وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة النشر:1972

5. الذهبي،تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.

6. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) ، النكت على كتاب ابن الصلاح، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.

7. عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي، بستان المحدثين في بيان كتب الحديث و أصحابها الغر الميامين، تاريخ الإضافة / **13** : ربيع الثاني / 1429 هـ الموافق 19 / أبريل / 2008 م.

8. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: 1399 – 1979

9. ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت

10. الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن، المحقق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: دار القلم - الدار الشامية، سنة النشر: 1430 – 2009.

11. إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، سنة النشر: 1990

12. الزبيدي، تاج العروس، الناشر: طبعة الكويت.

13. ابن الوزير، تنقيح الأنظار مع شرحه توضيح الأفكار.

14. رضي الدين محمد بن ابراهيم بن يوسف ابن الحنبلي، قفو الأثر ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة.

15. الملا علي قاري، شرح شرح النخبة، تاريخ النشر 1427.

16. الطبراني ، المعجم الأوسط، الناشر: دار الحرمين - القاهرة ، المحقق، طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

17. تقي الدين ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ، المحقق: نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر, بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.

18. الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، العلل، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م.